

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه في شأن مرتباً صولات وصف ضباط ومساكن القوات المساعدة على الكتاب العسكريين خريجي مدارس الجيش الذين يعيتون في وظائف كلية بوزارة التربية والبحرية بعد انتهاء مدة نطوههم وبما ملئون من حيث المرتب والملاوة بالبنات المقرونة لملائتهم بالحدول المرافق للرسوم بقانون المشار إليه، وتسمى حالة الموجودين منهم في الخدمة المدنية بوزارة التربية والبحرية على هذا الأساس مع عدم صرف فروق من المائة.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما نهياً فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بتصريح ماددين في ٢٥ من دسب سنة ١٢٧٢ (٩ أبريل سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير التربية والبحرية رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد (بالنهاية)

حلى بهجت بدوى

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تدخل في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ قسم ٦ "وزارة المالية والاقتصاد" نوع ٣ "مصلحة الضرائب" فصل ٢ - قسم الضرائب المقولة وما يلحق بها . باب ١ "مأهيات وأجر مرتباً" سبع وظائف من الدرجة السادسة من الكادر الفني العالى إلى الكادر الفني المتوسط.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ما صدر بتصريح ماددين في ٢٥ دسب سنة ١٢٧٢ (٩ أبريل سنة ١٩٥٣).

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد (بالنهاية)

رئيس مجلس الوزراء

حلى بهجت بدوى

محمد نجيب لواء (أ.ح)

قانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٣

بシリان أحكام المرسوم بقانون رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٥٢ على خريجي مدارس الجيش (الكتاب العسكريين)

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وعدل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ والمراسيم بقرارين أرقام ٦٧٩ و١٣٤ و١٢٥ و٢٢٥ و٢٨٧ و٣٣٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٤٢٩٤ لسنة ١٩٥٣ ،

وعدل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٩ بتعديل ماهيات ضباط الصف والعساكر المجندين ؛

وعدل المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن مرتباً صولات وصف ضباط ومساكن القوات المسلحة ؛

وصلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

وببناء على ماضى روزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

قانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٣

بالمواقة على الاتفاقية بين الحكومة المصرية والمبنية العالمية للصيحة

بشأن مركز التنظيم والتدريب بقليل الموقفة

في ٢ من مارس سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد نورة الجيش ؛

وببناء على ماضى روزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛